

1992 FEB 20

الأمم المتحدة

FEB 20 1992

# الجمعية العامة



الدورة السادسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

الجلسة ٥١

المعقودة يوم الجمعة

١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

## محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين

الرئيس : السيد المنتصر (الجمهورية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

### المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

التقديرات المنقحة الواردة تحت الباب ٣٣ واو (الإدارة ، فيينا)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/46/L.30 بشأن البند ٣١ من جدول الأعمال

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات A/C.3/46/L.26 و A/C.3/46/L.41 و A/C.3/46/L.42 و A/C.3/46/L.56 ومشروع المقرر A/C.3/46/L.47 بشأن البند ٩٨ من جدول الأعمال

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.5/46/SR.51  
10 February 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57864 ٢٥٤ب(٩٢)

المحتويات (تابع)

البند ١٤٦ من جدول الاعمال : تمويل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا

البند ١٣٦ من جدول الاعمال : تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

(١) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

البند ١٠٩ من جدول الاعمال : الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

البند ١١٠ من جدول الاعمال : حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة

البند ١٨ من جدول الاعمال : تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات

أخرى (تابع)

(١) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (تابع)

(و) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي

الأمم المتحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

التقديرات المنقحة الواردة تحت الباب ٢٣ واو (الإدارة ، فيينا) (A/46/7/Add.14) و (A/C.5/46/36)

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : ذكر أن اللجنة الاستشارية لم تتمكن من استعراض مقترحات الأمين العام بالتفصيل نظرا لتقديم التقديرات المنقحة في وقت متأخر . وبالتالي فإن توصيات اللجنة لا تعدو أن تكون إجرائية . وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي بضرورة المحافظة على التقدير البالغ ١٢٤ ٥٠٠ دولار ، الذي أوصت به للباب ٢٣ واو في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٢ - الرئيس : أعلن أنه سيعتبر أن اللجنة الخامسة تود أن تحيط علما بتقرير الأمين العام (A/C.5/46/36) وأن تقر التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/46/7/Add.14) .

٣ - وقد تقرر ذلك .

٤ - أقرت توصية اللجنة الاستشارية التي تدعو إلى رصد مبلغ ١٢٤ ٥٠٠ دولار تحت الباب ٢٣ واو من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في مرحلة القراءة الأولى .

الأثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/46/L.30 بشأن البند ٣١ من جدول الاعمال (A/C.5/46/62)

٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : أشار إلى أن مشروع القرار A/46/L.30 يتصل بالبرنامج الفرعي ١ ، المساعي الحميدة وصنع السلم ، من أبواب الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ .

(السيد مسيلي)

٦ - وذكر أن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بما جاء في بيان الأثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (A/C.5/46/62 ، الفقرة ٣) من تعليق مؤداه أنه بينما رصدت موارد في الميزانية البرنامجية للأنشطة التي تدعم مهام الأمين العام في مجالي السلم والامن الدوليين ، فإن الأنشطة ذات الصلة غالبا ما لا تبرمج نظرا لأن طابعها في حد ذاته يحول دون هذا النهج ، وهو ما يمح على الأنشطة التي ترمي الى إقامة السلم في أمريكا الوسطى .

٧ - وأضاف أن الأمين العام يدخل ، خلال فترة السنتين ، في التزامات عملا بقرار الجمعية العامة بشأن النفقات غير المنظورة والطارئة لفترة معينة من فترات السنتين ، وأن الجمعية العامة تبلغ بهذه الاعتمادات فيما بعد في سياق تقرير الاداء المتعلق بكل فترة من فترات السنتين . وفي هذا الصدد يقول الأمين العام إن التزاما تقديريا مقداره ٩٦٤ ٤٠٠ دولار سوف يرد في تقرير الاداء الثاني بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

٨ - وذكر أنه حسب تقديرات الأمين العام فإن تنفيذ مشروع القرار A/46/L.30 سـود يؤدي الى التزامات إضافية تبلغ ٧٦١ ٥٠٠ دولار . وأن هذه الاحتياجات تتمثل فقط بالجزء ألف من القرار ، نظرا لأن الجزء باء طلب فيه رصد اعتماد ، حسب الاقتضاء وضمن الموارد المتاحة ، لتوفير الدعم التقني والمالي لحكومات أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتوطيد السلم والحرية والديمقراطية والتنمية .

٩ - ومن أجل تنفيذ الجزء ألف ، يلزم أن يطلع الأمين العام بأنشطة معينة حددت في بيان الأثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . وتحقيقا لهذه الغاية ، يطلب الأمين العام إنشاء وظيفة في الرتبة ف - ٥ ووظيفة في الرتبة ف - ٤ ووظيفة في فئة الخدمات العامة على أساس مؤقت وغير متكرر لمدة سنة واحدة ، بالإضافة الى رصد اعتمادات إضافية للسفر ، وتوفير معدات للتشغيل الآلي للمكاتب ، وخدمات استشارية لها صلة بإنشاء وحدة جديدة للشرطة المدنية في السلفادور .

١٠ - وقال إن الأمين العام يقول إن الزيادة التي طرأت على عبء العمل في الامانة العامة ، وهي ما حداه الى طلب الوظائف ، تتمثل بمناطق أخرى بالإضافة الى أمريكا الوسطى .

(السيد مسيلي)

١١ - ويتمثل الاعتماد البالغ ٢٧٨ ٤٠٠ دولار المطلوب للخبراء الاستشاريين بخدمات ثلاثة من هؤلاء الخبراء لفترة ٦٠ يوم عمل في السنة ، علاوة على تكاليف السفر ذات الصلة . كما يتصل الاعتماد البالغ ٢١٩ ٩٠٠ دولار المطلوب لتغطية تكاليف سفر الموظفين بالممثل الشخصي والمدير المعني وبمراقب ، وكذلك بموظفين آخرين .

١٢ - بيد أن اللجنة الاستشارية استندت أن الموارد المطلوبة غير مبررة . فمن بين الوظائف المؤقتة المطلوبة ، ينبغي اعتماد وظيفة واحدة فقط في الرتبة ف - ٥ ووظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة ، بوصفها وظيفتين مؤقتتين للعام ١٩٩٢ فقط . بيد أن اللجنة الاستشارية لم تعترض على رصد مبلغ ٥ ٠٠٠ دولار لمعدات التشغيل الآلي للمكاتب . وبالنظر الى صعوبة التنبؤ بالاحتياجات على وجه الدقة ، ينبغي أن يواصل الأمين العام معالجة تكاليف سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين بموجب القرار تحت بند المصروفات غير المنظورة والطارئة ، مع بيان الاحتياجات والنفقات الفعلية في تقرير الأداء .

١٣ - لذلك توصي اللجنة الاستشارية بأنه في حالة اعتماد مشروع القرار A/46/L.30 ، فإنه يلزم رصد اعتماد إضافي مقداره ١٦٣ ٣٠٠ دولار في إطار الباب ٢ من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . فضلا عن ذلك ، سوف يلزم رصد مبلغ ٣٥ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٣٦ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) على أن يعوض بنفس المبلغ في إطار باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) . وفي هذا المدد وافقت اللجنة الاستشارية على رأي الأمين العام القائل بأن الاحتياجات الإضافية المذكورة تتصل بصيانة السلم والأمن وأنه لذلك ينبغي معاملتها خارج إطار الإجراءات التي تنظم استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ .

١٤ - الرئيس : أعلن أنه سيعتبر أن اللجنة الخامسة تود ، استنادا الى بيان الأشار المترتبة في الميزانية البرنامجية التي قدمت من قبل الأمين العام وتوصية اللجنة الاستشارية ، أن تبلغ الجمعية العامة بأنها في حالة اعتماد مشروع القرار A/46/L.30 ، فإن الأمر يقتضي رصد اعتماد إضافي يقدر بمبلغ ١٦٣ ٣٠٠ دولار لعام ١٩٩٢ في إطار الباب ٢ من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وبالإضافة الى ذلك سيقتضي الأمر رصد مبلغ ٣٥ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٦ ، على أن يعوضه نفس المبلغ في إطار باب الإيرادات ١ .

١٥ - وقد تقرر ذلك .

الإشارة المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات A/C.3/46/L.26 و A/C.3/46/L.41 و A/C.3/46/L.42 و A/C.3/46/L.56 ومشروع المقرر A/C.3/46/L.47 بشأن البند ٩٨ من جدول الأعمال (A/C.5/46/58)

١٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : أشار إلى أن الجمعية العامة سوف تقرر ، بموجب مشروع القرار A/C.3/46/L.26 ، أن يعقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في برلين لمدة أسبوعين في عام ١٩٩٣ ، وأن تجتمع اللجنة التحضيرية في ثلاث دورات أخرى في جنيف ، اثنتان منها في عام ١٩٩٣ وواحدة في عام ١٩٩٣ ، وأن يكفل الأمين العام لهذا المؤتمر وعملية التحضير له أوسع دعابة ممكنة ، وأن يكفل التنسيق الكامل لأنشطة الإعلام في مجال حقوق الإنسان في داخل منظومة الأمم المتحدة .

١٧ - وقال إن الأمين العام قدر الاحتياجات الإجمالية لأنشطة التحضيرية وللمؤتمر بمبلغ ٦٠٤٠٠٠٠ دولار . ومن بين هذه الاحتياجات هناك مبلغ ٤٠٤٩٠٠٠ دولار يتمثل بتكاليف خدمة المؤتمرات الواردة تحت الأبواب ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٣٣ من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، ويتمثل مبلغ ٥٢٥٠٠٠ دولار بتكاليف الإعلام الواردة تحت الباب ٣١ ومبلغ ١٤٦٦٠٠٠ دولار بتكاليف أخرى واردة تحت الباب ٢٨ .

١٨ - وفيما يتعلق بمبلغ ٤٠٤٩٠٠٠ دولار لخدمات المؤتمرات ، تعيد اللجنة الاستشارية إلى الأذهان الاعتمادات البالغة ٤٥٣٤٠٠ دولار التي رصدت للاجتماعات الإقليمية تحت الأبواب ٢٣ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) و ٢٤ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) و ٢٦ (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) . وأضاف أن المبلغ التقديري ٣٠٥٩٧٠٠٠ دولار المتعلقة بتكاليف خدمات المؤتمرات والوارد تحت الباب ٣٢ لن يؤدي إلى أي احتياج فيما يتعلق بالموارد الإضافية المدرجة تحت ذلك الباب .

١٩ - أما فيما يتعلق بالتكاليف غير المتمثلة بخدمة المؤتمرات ، والمدرجة تحت الباب ٢٨ (حقوق الإنسان) من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

(السيد مسيلي)

١٩٩٢-١٩٩٣ ، فقد أومت اللجنة الاستشارية بالموافقة مؤقتاً على إدراج مبلغ غير متكرر مقداره ١,٥ ملايين دولار تحت وجه الإنفاق "الاعمال التحضيرية للمؤتمر" . لذلك فإن مبلغ ١ ٤٦٦ ٠٠٠ دولار للتكاليف غير المتصلة بخدمة المؤتمرات أدرج في ذلك المبلغ الإجمالي ، وبذلك يتحقق وفر مقداره ٣٤ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٢٨ .

٢٠ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية ، بعدم توصيتها بأية تخفيضات إضافية تحت الباب ٢٨ ، ترى أن شمة بضعة مجالات يمكن أن تحقق فيها وفورات . ومنها على سبيل المثال ، علماً بأن المؤتمر من المرجح أن ينعقد لمدة ١٠ أيام ، كون اللجنة الاستشارية تطعن في الحاجة الى رصد اعتمادات لخدمات المساعدة المؤقتة العامة لمدة ثماني أشهر ، كما اقترح الأمين العام . كذلك فإن مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار المطلوب للطباعة الخارجية هو مبلغ كبير ، لأن تركيب تسهيلات الطباعة الداخلية لابد أن يؤدي الى تحقيق وفورات في هذا المجال . كما يمكن إدخال تعديلات في الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق ببنود أخرى من بنود الإنفاق مثل معدات التجهيز الالكتروني للبيانات ، فضلاً عن كون الحاجة الى جائزة نقدية لحقوق الإنسان مقدارها ١٠ ٠٠٠ دولار مسألة قابلة للطعن فيها - إذ ينبغي إيجاد بديل أكثر رمزية وأقل تكلفة .

٢١ - وفي إطار الاعتماد المرصود للأنشطة الاعلامية ، طلب مبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار لزمالات للمخفيين بالإضافة الى رصد اعتماد مقداره ٢٥ ٠٠٠ دولار أدرج فعلاً في إطار الباب ٢١ . ومع ذلك أدرج مبلغ ٢٥٩ ٨٠٠ دولار بمعدلات ١٩٩٠-١٩٩١ المنقحة لهذه الزمالات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، وهو ما يعني أن بالامكان امتيعاب كامل هذا الاحتياج في إطار الموارد القائمة . كذلك ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن اعتماد نهج أكثر فعالية من حيث التكلفة ازاء انتاج وتوزيع المواد الإعلامية . وبالتالي ، يمكن تخفيض المبلغ التقديري الوارد في إطار الباب ٢١ الى ٤٠٠ ٠٠٠ دولار .

٢٢ - ومضى يقول إن مشروع القرار A/C.3/46/L.41 ومشروع المقرر A/C.3/46/L.47 يتملان بتمويل أنشطة هيئتين من الهيئات المعنية بالمعاهدات من الميزانية العادية ، وذلك بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، على التوالي . فإذا ما اعتمد مشروع القرار والمقرر ، فإنه سيلزم اتخاذ

(السيد مسيلي)

عدد من الخطوات من قبل الدول الاعضاء الاطراف في هاتين الاتفاقيتين بهدف تعديلهما قبل ان تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ مقرر يقضي بتحويل التكاليف ذات الصلة بأداء الهيئتين المذكورتين الى الميزانية العادية . ورغم أن الامر لا يقتضي رصد اعتمادات اضافية في الوقت الحاضر ، فإنه بمجرد الفراغ من عملية التعديل فسوف تقدم الى الجمعية العامة التكاليف التقديرية ذات الصلة ، حسبما جرى بيانها في الفقرات ٣٦ الى ٣٩ من بيان الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . وفي هذا الصدد ، لم تتح للجنة الاستشارية حتى الان فرصة للنظر في المعلومات المقدمة من الامين العام بشأن طرق تمويل الهيئات المعنية بالمعاهدات بموجب مكوك حقوق الإنسان الدولية السبعة السارية والتي تنص على رصد تنفيذ المعاهدات من قبل هيئات مؤلفة من الخبراء .

٢٣ - وفيما يختص بالاحتياجات البالغة ٩٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار مشروع القرار A/C.3/46/L.42 بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ، لن يقتضي الامر رصد اعتماد اضافي في المرحلة الراهنة . ولكن بمجرد أن تبت الدول الاطراف في مدة الاجتماعات المقبلة للجنة حقوق الطفل ، سوف يقدم الامين العام الى الجمعية العامة الاقتراحات المناسبة لرصد تكاليف اضافية .

٢٤ - وقال إن الأنشطة المقترحة بموجب مشروع القرار A/C.3/46/L.56 ، بشأن السنة الدولية للسكان الاصليين في العالم ، تتصل بالبرنامجين ٢٥ و ٢٨ من الخطة المتوسطة الاجل وبالبابين ٢٨ و ٣١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . واذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.3/46/L.56 ، فلن يقتضي الامر رصد اعتماد اضافي .

٢٥ - السيد سباني (هولندا) : قال إنه يبدو أن اللجنة الاستشارية لا توصي بأي تخفيضات فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.3/46/L.26 بخلاف تلك المشار إليها في الفقرة ٥٧ من بيان الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وسوى تلك التي جرى التفاوض بشأنها في اللجنة الثالثة . ولكن يبدو أن رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يقترح أيضا مزيدا من التخفيضات فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تبلغ ١٢٥ ٠٠٠ دولار . ويرحب وفده لو حصل على إيضاح في هذا الصدد وقد يكون من المفيد فيما يتعلق به أن تقدم توصيات اللجنة الاستشارية كتابة .



٣٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية توصي باعتماد إضافي قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار فيما يختص بالمؤتمر تحت الباب ٣١ بدلا من مبلغ ٥٢٥ ٠٠٠ دولار الذي طلبه الأمين العام . وأشار بيان الأثار المترتبة في الميزانية البرنامجية إلى تحقق تخفيض صافي قدره ٣٤ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٢٨ . وتبعاً لذلك فإن مجموع المبلغ المخصص للميزانية ككل هو عبارة عن صافي الاعتماد الإضافي البالغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣١ والتخفيض البالغ ٣٤ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٢٨ .

٣٧ - السيد كاربوكسكي (هنغاريا) ، و السيد كونمي (أيرلندا) ، و السيد روشمان (الولايات المتحدة الأمريكية) : طلبوا أن تقدم توصيات اللجنة الاستشارية مكتوبة وفقاً لما اقترحه ممثل هولندا .

٣٨ - الرئيس : قال إن تقرير اللجنة الاستشارية سيعم بصفة غير رسمية في الجلسة القادمة .

البند ١٤٦ من جدول الأعمال : تمويل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا  
(A/46/724 و A/46/763)

٣٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية توصي في الفقرة ٩ من تقريرها عن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا (A/46/763) باعتماد مبلغ صافي مجموعه ٣٠٠ ٩٦٧ ١٣ دولار لفترة الأشهر الستة للبعثة اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

٣٠ - السيد مستراوان (اندونيسيا) : قال إن اندونيسيا شاركت في المفاوضات المتعلقة بالتسوية السياسية التي أسفرت عن التوصل إلى اتفاقات باريس التاريخية . ومع ذلك فإنه بغض النظر عن مدى ضخامة التقدم السياسي المحرز ، فإن الالتزام الذي جرى التعهد به ومدى قابليته للاستمرار يعتمدان على التنفيذ السريع لهذه التسوية . ولذلك فإن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية فضلاً عن توصيات الأمين العام عن مستوى التمويل اللازم للبعثة .

٣١ - السيد مورداكو (فرنسا) : أعرب عن ارتياحه لأن التبرعات العينية التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا قد أخذت في الاعتبار عند تقدير احتياجات البعثة . فقد رفض الأمين العام في الماضي خصم التقديرات الأولية للتبرعات من مجموع ميزانية قوة صيانة السلم . وفي حالة بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا ، تم تلقي ما يزيد على ٨ ملايين دولار من التبرعات العينية في وقت مبكر بما يكفي لأخذها في الحسبان . وينبغي على الأمانة العامة أن تتبع دائما هذا الإجراء عند إعداد ميزانيات من أجل قوات صيانة السلم .

٣٢ - الرئيسي : قال إنه سيعتبر أن اللجنة الخامسة تود أن توصي بأن تخصص الجمعية العامة وتقرر مبلغا صافيا مجموعه ٣٠٠ ٩٦٧ ١٣ من أجل فترة الستة أشهر القادمة لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

٣٣ - وقد تقرر ذلك .

البند ١٣٦ من جدول الأعمال : تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)  
(١) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (A/46/746 و A/46/769) .

٣٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية توصي في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/46/769) بالآتي ، في هذه الأونة ، احتياجات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت للفترة الممتدة من ٩ نيسان/أبريل إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ مبلغا إجمالي قدره ٣٣,٦ مليون دولار . كما توصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن توافق الجمعية العامة على الإذن بارتباط يمل مستواه إلى ٥,٦ من ملايين الدولارات في الشهر لفترة الستة أشهر التي تبدأ اعتبارا من ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . ولدى الموافقة على المستوى الفعلي للارتباطات ، ستضع اللجنة الاستشارية في الاعتبار آخر المعلومات التي يقدمها الأمين العام بشأن عمليات وولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت . وتوفر اللجنة الاستشارية اعتمادا بنصف المبلغ الذي طلبه الأمين العام ، حيث أن ذلك يمكن اللجنة الاستشارية من استعراض الاحتياجات الإضافية اللازمة لعام ١٩٩٢ في ضوء طلب الأمين العام وأيضا في ضوء تقرير الأداء المقدم من الأمين العام .

٢٥ - السيد المنير (الكويت) : قال إن وفده يوافق على جميع الملاحظات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية . وأشار إلى أن الكويت تقدر تقديرا فائقا الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وقد وضعت عددا كبيرا من المرافق تحت تصرفها لضمان نجاحها .

٢٦ - الرئيس : قال إنه سيعتبر أن اللجنة الخامسة تود أن توصي بأن توافق الجمعية العامة على مبلغ مقدر يبلغ إجماليه ٣٣,٦ مليون دولار من أجل تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة من ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ رهنا بالقرار الذي يتخذه مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية البعثة بعد ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، وأن توافق على الإذن بارتباط يصل مستواه إلى ٥,٦ من ملايين الدولارات في الشهر لفترة الستة أشهر التي تبدأ اعتبارا من ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ رهنا بموافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية .

٢٧ - وقد تقرر ذلك .

٢٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إنه فهم أنه سيتمين على اللجنة الخامسة أن تتخذ قرارا ، قبل أن يقدم المقرر تقرير اللجنة الخامسة إلى الجمعية العامة ، بشأن تخصيص المبلغ الذي تمت الموافقة عليه .

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : اللزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة (A/46/600) و Add.1 و A/46/765 ؛ (A/C.5/46/CRP.5) .

البند ١١٠ من جدول الأعمال : حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة (A/46/600) و Add.1 و A/46/765 ؛ (A/C.5/46/CRP.5)

٢٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة (A/46/600 و Add.1) تضمن عددا من المقترحات التي نظرت فيها اللجنة الاستشارية وقدمت تقارير بشأنها في الماضي . وتتضمن الفقرات من ١ إلى ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/765) معلومات أساسية عن القضية ، بينما تتناول الفقرات من ٩ إلى ١٥ مقترحات الأمين العام عن سبل مواجهة الحالة المالية للمنظمة .

(السيد مسيلي)

٤٠ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن اللجنة الاستشارية تؤمن بأن الوقت قد حان للنظر بجدية في الاقتراح المتعلق بفرض فائدة على الانصبه المقررة غير المسددة ، فإنها ترى أن اقتراح الامين العام ، في المرحلة الحالية ، لم يشرح بما فيه الكفاية . ولذلك فان اللجنة الاستشارية ترى ، إنه يتعين ، قبل أن يمكن النظر في فرض هذه الفائدة ، وضع مجمل لاقتراح تفصيلي يتناول مختلف أسباب المشكلة فضلا عن اشكال النظام المتوخى .

٤١ - وأشار الى أن اللجنة الامتشارية توافق على اقتراح الامين العام بشأن استمرار تعليق العمل بالمواد ٣ - ٤ و ٤ - ٤ و ٥ - ٢ من النظام المالي ولكنها تؤكد على ضرورة الابقاء على هذا التعليق بوصفه تدبيراً مؤقتاً وعلى أساس كل حالة على حده .

٤٢ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بآراء اللجنة الاستشارية بشأن الزيادة الاضافية في صندوق رأس المال العامل ، فقد أعرب عنها بالفعل في تقريرها عن هذا الموضوع في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين (A/45/860) .

٤٣ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن اللجنة الاستشارية توافق على الاقتراح المتعلق بإنشاء صندوق احتياطي لصيانة السلم فإنها تعتقد أن الأمر يتطلب أن تصدر الجمعية العامة مقراً للسياسة العامة بشأن مبدأ تمويل هذا الصندوق . وإذا وافقت الجمعية العامة على التحويل المقترح للأرصدة المتبقية في صندوقي فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق الى الصندوق الجديد ، فإن هذا ينبغي أن يتم بطريقة تأخذ في الحسبان مصالح هذه الدول الاعضاء التي وفّت بالتزاماتها المالية نحو المنظمة .

٤٤ - وقال إن اللجنة الامتشارية ليست في موقف يسمح لها بتقديم التوصيات التي للجمعية العامة بشأن إنشاء صندوق لهبات السلم وترى إن إنشاء صندوق لهبات السلم يتطلب قيام الجمعية العامة باتخاذ مقرر للسياسة العامة قبل أن تتمكن اللجنة الاستشارية من تقديم تقارير بشأن مسائل مثل مستوى الصندوق والاجراءات التشغيلية .

٤٥ - واختتم كلمته قائلا بأن اللجنة الاستشارية لا تزال تؤكد اعتقادها بأنه ليس من الحماقة الاقتراض من السوق الحر .

٤٦ - السيد أنان (المراقب المالي) : قال إن تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة ( A/46/600 و Add.1) عرض مشكلة ضمان تمويل كاف وفي حينه لانشطة المنظمة والتدابير المقترحة لحث الدول الاعضاء على دفع اشتراكاتها في حينها واقترح أيضا بعض الحلول الطويلة الاجل والقابلة للتطبيق .

٤٧ - وأكد أنه لا يمكن أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تحرز تفوقا بميزانية غير كافية . فأي منظمة فعالة وكفوءة تبدأ بتلبية الدول الاعضاء لجميع التزاماتها المالية .

٤٨ - السيد بيرغانغ (الصين) : أشار إلى أن قيام الأمين العام بعرض بندي جدول الأعمال ١٠٩ و ١١٠ في الجلسة العامة للجمعية العامة يثبت الحاجة إليها . فمن المعروف تماما أن الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة ناجمة عن عدم دفع الدول الاعضاء لانصبتها المقررة ، في كل من الميزانية العادية وعمليات صيانة السلم . وقد شعر وفده بصدمة عندما علم من تقرير الأمين العام (A/46/600/Add.1) أن الانصبة المقررة غير المدددة للميزانية العادية وعمليات صيانة السلم بلغت في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ مبلغ ٩٨٨,١ من ملايين الدولارات . ونتيجة للاصلاحات التي اتبعت عملا بقرار الجمعية العامة (٢١٣/٤١) ، فإن الأمم المتحدة تعمل بفاعلية وتتكيف مع التغييرات التي تطرأ . ومع تدعيم دور المنظمة ومواجهتها لمطالب وتحديات جديدة ، فإنه يجب أن تكفل للمنظمة الموارد المالية التي تحتاجها . وينبغي أن تمثل جميع الدول الاعضاء للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة وأن تفي بالتزاماتها المالية . ويحث وفده ، على وجه الخصوص ، المساهمين الرئيسيين الذين عليهم متأخرات ضخمة على أن يدفعوا ما عليهم بالكامل فورا .

٤٩ - وقال إنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية العديدة التي تعاني منها الصين فقد دفعت بالكامل نصيبها المقرر كل سنة . وخلال فترة الاصلاح التي امتدت ثلاث سنوات ، دفعت نصيبها في وقت مبكر في شهر كانون الثاني/يناير على الرغم من الصعوبات الجمة التي تعاني منها . ووفقا للمشار اليه في الوثيقة A/46/600/Add.1 ، فإن الصين واحدة من البلدان البالغ عددها ١٥ بلدا التي دفعت انصبتها لعام ١٩٩١ بالكامل لكل من الميزانية العادية وعمليات صيانة السلم .

(السيد يرغانغ ، الصين)

٥٠ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن وفده يقدر مقترحات الأمين العام لريادة صندوق رأس المال العامل وإنشاء صندوق انساني دائر وصندوق الأمم المتحدة لهيئات السلم فإن هذه التدابير لن تزيل ما يفهم على نطاق واسع على أنه السبب الجذري لمصوبات المنظمة المالية وهو عدم وفاء الدول الاعضاء بانصبتها المقررة في حينها . كما أنه من المعروف تماما أن صندوق رأس المال العامل للميزانية العادية أستنفد . ولذلك فإنه حتى الزيادة المقترحة في صندوق رأس المال العامل لن يكون لها مفعلي فعلي ما لم تدفع الاشتراكات لان الصندوق سيستنفد ، خلاف ذلك ، مرة ثانية . ومواجهة الازمة المالية عن طريق مجرد زيادة صندوق رأس المال العامل أو إنشاء صناديق جديدة سينقل عبء المتأخرات في الواقع الى تلك الدول الاعضاء التي دفعت اشتراكاتها بالكامل . وهو أمر جائر بوضوح ومتهنز نتيجة له ثقة الدول الاعضاء في الحالة المالية للأمم المتحدة .

٥١ - وأشار الى أن وفده لا يعارض مخططات الجزاءات التي تكفل فرض فائدة على المتأخرات . ومع ذلك فإن الحد الزمني البالغ ٦٠ يوما قد لا يكون واقعيا إذا أخذت في الحسبان النظم المالية المختلفة المطبقة في مختلف البلدان . وينبغي أن يدرس الاقتراح دراسة أوفى من أجل تحديد الحد الزمني المناسب . وحيث أن الأمم المتحدة تؤدي دورا متزايدا في الأهمية في حفظ السلم والأمن العالميين لا سيما عن طريق عملياتها لصيانة السلم فيمكن النظر في إنشاء صندوق لهيئات السلم من أجل تمويل تكاليف البدء بالنسبة لعمليات صيانة السلم في المستقبل . وينبغي أن يدرس مستوى هذا الصندوق وتمويله دراسة أوفى . وينبغي ألا ينظر في القروض التجارية إلا كملاذ أخير في حالة نقص النقدية وينبغي وجود تأكيد ما بأن الدول الاعضاء التي دفعت اشتراكاتها بالكامل بالفعل لن تتحمل الفوائد المحملة وغيرها من التكاليف .

٥٢ - وأضاف قائلاً إنه نظرا للمصوبات المالية الخطيرة التي تعاني منها المنظمة ، فيمكن النظر في تعليق العمل بمواد النظام المالي ذات الصلة للتمكين من الاحتفاظ بالفوائض المحتملة في الميزانية (الفقرات من ٢٧ الى ٣٦) . واختتم كلمته قائلاً إنه حيث أن الأنشطة الإنسانية التي تظلع بها المنظمة قد تزايدت بالفعل فقد يكون من المناسب تماما إنشاء صندوق إنساني دائر خاص . ولكن ينبغي الاستمرار في توفير موارد لهذه الأنشطة من التبرعات .

٥٣ - السيد ميرفيلد (كندا) ، ويؤيده السيد كوني (ايرلندا) ، أعرب عن تقديره للتقرير وعن أمله في أن يعترف بأهميته الملحة . وأشار الى أنه يمكن أن يجرى على الفور تناول الفقرة ١٢ المتعلقة باتخاذ مقرر للسياسة العامة بشأن الصندوق الاحتياطي لصيانة السلم . ويمكن النظر في التدابير المتعلقة بحماية مصالح السدول التي وفت بالفعل بالتزاماتها المالية في مشاورات غير رسمية .

البند ١٨ من جدول الأعمال : تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(١) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (تابع)  
(Add.1 و A/C.5/46/51 ، A/46/101)

٥٤ - الرئيسي : قال إنه حيث أن هناك ثلاثة مرشحين للمقعد الشاغر المتبقي لمجموعة أوروبا الشرقية ، فستحتاج اللجنة الى إجراء اقتراح سري . ولغت الانتباه الى المرشح الإضافي من مجموعة أوروبا الشرقية الذي ترد سيرته الذاتية في الوثيقة A/C.5/46/51/Add.1 .

٥٥ - بناء على دعوة الرئيسي ، أُنشد الى السيد تيرلينك (بلجيكا) والآنسة شيتاخا (كينيا) والسيد دوهاالت (المكسيك) عد أصوات المقترعين .

٥٦ - أجرى التصويت عن طريق اقتراح سري .

١١٢	: عدد أوراق الاقتراع :
١	: عدد الاصوات الباطلة :
١١٢	: عدد الاصوات الصحيحة :
٥١	: الممتنعون :
١١٢	: عدد الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :
٥٧	: الاغلبية المطلوبة :
	: عدد الاصوات التي تم الحصول عليها :
٥٦	السيد لازارفيك
٤٤	السيد تاردوس
١٢	السيد زلاتانوف

٥٧ - الرئيسي : قال إنه نظرا لأنه لم يحصل أي من المرشحين على الاغلبية المطلوبة فستحتاج اللجنة الى إجراء اقتراع سري آخر .

٥٨ - بناء على دعوة الرئيسي أُمند الى السيد تيرلينك (بلجيكا) والآنسة شيتاخا (كينيا) والسيد ووهالت (المكسيك) عد أصوات المقترعين .

٥٩ - أُجرى تصويت ثان عن طريق الاقتراع السري .

١٠٦	<u>عدد أوراق الاقتراع :</u>
مفر	<u>عدد الاصوات الباطلة :</u>
١٠٦	<u>عدد الاصوات الصحيحة :</u>
٥٩	<u>الملتصمون :</u>
١٠٦	<u>عدد الاعضاء الذين ادلوا باصواتهم :</u>
٥٤	<u>الاجلبية المطلوبة :</u>
	<u>عدد الاصوات التي تم الحصول عليها :</u>
٦٠	السيد لازارفيك
٤٥	السيد تاردوس

٦٠ - توصي اللجنة بتعيين السيد لازارفيك (يوغوسلافيا) الذي حصل على الاغلبية المطلوبة ، كعضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة عضوية تمتد ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

(و) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/46/106 ، A/C.5/46/55 و Add.1)

٦١ - الرئيسي : أشار الى مذكرة الامين العام الواردة في الوثيقة A/46/106 ، ووجه الانتباه الى احكام المادة ٦ من نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ومشيرا الى أن مدة عضوية السيد مايكل ج. اوكيو (كينيا) والسيد ليونيد إ. بيدني (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) والسيد سول كوتنر (الولايات المتحدة الامريكية) والسيد يوغيش كومار غوبتا (الهند) ، الاعضاء في لجنة المعاشات ،



(الرئيسي)

والسيد تادانوري اينوماتا (اليابان) والسيد خورخي دوهالت (المكسيك) والسيد اولريش كلبتسر (المانيا) والسيد محمد لعجوزي (الجزائر) ، الاعضاء المناوبون في لجنة المعاشات التقاعدية ، ستنتهي في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . ولذلك فإن من الضروري أن تنتخب الجمعية العامة أربعة أعضاء وأربعة مناوبين للجنة للعمل لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

٦٢ - ولغت الانتباه الى الوثيقة A/C.5/46/55 و Add.1 التي أبلغ فيها الأمين العام للجنة الخامسة أسماء الأشخاص الذين سمتهم حكوماتهم . وقد فهم بناء على المشاورات التي أجريت بين الوفود المعنية في مجموعة الدول الافريقية أنه قد تم التوصل الى اتفاق على ترشيحي السيد اوكيو (كينيا) والسيد بلحاج (تونس) . وتبعاً لذلك فقد سُحِبَ ترشيحا السيد ايرومبا (أوغندا) والسيد لعجوزي (الجزائر) .

٦٣ - وقال إنه فهم أن المرشحين أنفسهم يودون أن ينظر في ترشيحات السيد اوكيو والسيد اينوماتا والسيد دوهالت والسيدة شيروز للشواغر كأعضاء وفي ترشيحات السيد بلحاج والسيد بيدني والسيد راي والسيد كيتشن للشواغر كأعضاء مناوبين . وحيث أن عدد المرشحين يماهي عدد الشواغر فسيعتبر أن اللجنة راغبة في الاستفناء عن الاقتراع السري .

٦٤ - وقد تقرر ذلك .

٦٥ - الرئيسي : قال إنه سيعتبر ان اللجنة تود أن تومي بالتزكية بتعيين السيدة موزان شيروز (الولايات المتحدة الامريكية) والسيد خورخي دوهالت (المكسيك) والسيد تادانوري اينوماتا (اليابان) والسيد مايكل ج. اوكيو (كينيا) كأعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لمدة عضوية تمتد ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والسيد محمد فريد بلحاج (تونس) والسيد ليونيد أ. بيدني (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) والسيد ريتشارد كنتشن (المملكة المتحدة) والسيد رانجيت راي (الهند) كأعضاء مناوبين .

٦٦ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠